



من بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ:

تحليل استراتيجية التوسع البحري الصيني وردود الفعل الأمريكية في ظل التنافس بين القوى العظمى

الدكتور علي فايز الدلابيح – جامعة الشرق الأوسط / الاردن

تاريخ الارسال 2025/8/26 تاريخ القبول 2025/9/18 تاريخ النشر 2025/9/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الجيوستراتيجية للتوسع البحري الصيني في المحيط الهادئ، وتفحص طبيعة ردود الفعل الأمريكية في سياق التنافس المحتدم بين القوتين. انطلاقاً من فرضية أن طموحات الصين البحرية تتجاوز مجرد السيطرة على "البحار القريبة"، يجادل البحث بأن يكين تتبع استراتيجية منهجية متعددة المراحل تبدأ من ترسيخ هيمنتها في بحر الصين الجنوبي، وتمتد شرقاً نحو جزر جنوب المحيط الهادئ. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل السياسات، من خلال فحص الوثائق الاستراتيجية الرسمية، وتحليل التحركات العسكرية والدبلوماسية، والاستناد إلى الأدبيات الأكاديمية الرصينة في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية الصين تعتمد على مسار متكامل يبدأ بتطوير قاعدة عسكرية محورية في جزيرة هاينان، ثم فرض سيطرة الأمر الواقع (de facto control) على بحر الصين الجنوبي عبر عسكري الجزر الاصطناعية، وأخيراً استخدام أدوات القوة الاقتصادية والدبلوماسية لتأمين نقاط ارتكاز لوجستية وعسكرية محتملة في دول جزر جنوب الهادئ. في المقابل، تُظهر ردود الفعل الأمريكية تحولاً من سياسات الاشتباك إلى الاحتواء الاستراتيجي، عبر تعزيز التحالفات القائمة (مع الفلبين وأستراليا)، وتشكيل ترتيبات أمنية جديدة (مثل AUKUS)، وتكثيف عمليات حرية الملاحة (FONOPs)، وتوظيف أدوات اقتصادية مضادة. تخلص الدراسة إلى أن المحيط الهادئ قد تحول إلى ساحة رئيسية لـ "لعبة كبرى" جديدة، وأن مسار هذا التنافس سيعيد تشكيل النظام الأمني الإقليمي لعقود قادمة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي الصيني، استراتيجية بحرية، بحر الصين الجنوبي، جزر المحيط الهادئ، سياسة الاحتواء، موازين القوى، AUKUS.

Title: From the South China Sea to the South Pacific: An Analysis of China's Maritime Expansion Strategy and U.S. Responses under Great Power Competition

Abstract This study aims to analyze the geostrategic dimensions of China's maritime expansion in the Pacific Ocean and to examine the nature of American responses within the context of the intensifying competition between the two powers. Proceeding from the hypothesis that China's maritime ambitions extend beyond mere control of its "near seas," this paper argues that Beijing is pursuing a systematic, multi-stage strategy that begins with consolidating its dominance in the South China Sea and extends eastward into the South Pacific islands. The study employs a policy analysis methodology, examining official strategic documents, analyzing military and diplomatic maneuvers, and drawing upon robust academic literature in the field. The findings indicate that China's strategy follows an integrated path, starting with the development

of a pivotal military base on Hainan Island, followed by the imposition of de facto control over the South China Sea through the militarization of artificial islands, and finally, the use of economic and diplomatic tools to secure potential logistical and military footholds in the South Pacific island nations. In response, U.S. policy demonstrates a shift from engagement to strategic containment, manifested through the strengthening of existing alliances (with the Philippines and Australia), the formation of new security arrangements (such as AUKUS), the intensification of Freedom of Navigation Operations (FONOPs), and the deployment of counter-economic instruments. The study concludes that the Pacific Ocean has transformed into a primary theater for a new "Great Game," and the trajectory of this competition will reshape the regional security order for decades to come.

Keywords: US-China Competition, Maritime Strategy, South China Sea, Pacific Islands, Containment Policy, Balance of Power, AUKUS.

1. المقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحولاً تدريجياً في مركز الثقل الاستراتيجي العالمي من أوروبا إلى شرق آسيا، مدفوعاً بالصعود الاقتصادي الهائل لجمهورية الصين الشعبية وديناميكيتها الاستراتيجية المتزايدة (Ross, 2002). هذا التحول لم يقتصر على الأبعاد الاقتصادية، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل موازين القوى العسكرية والدبلوماسية، خاصة في المجال البحري. وقد صرح الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن "المحيط الهادئ واسع بما يكفي لاستيعاب الصين والولايات المتحدة معاً" (The White House, 2014)، وهو تصريح يحمل في طياته طموحاً واضحاً لإنهاء الهيمنة الأمريكية الأحادية التي سادت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والدعوة إلى نظام جديد قائم على تقاسم النفوذ. ومع ذلك، فإن هذا الطموح يواجه مقاومة من الولايات المتحدة وحلفائها، الذين ينظرون إلى التحركات الصينية باعتبارها تحدياً مباشراً للنظام الإقليمي القائم على القواعد.

تجادل هذه الورقة بأن التنافس الأمريكي-الصيني في المحيط الهادئ ليس مجرد سلسلة من الأزمات المتفرقة، بل هو تعبير عن استراتيجية توسع بحري صينية طويلة الأمد ومنهجية، تقابلها استراتيجية احتواء أمريكية متطورة. تسعى الصين إلى تحقيق أهدافها عبر مسار جغرافي محدد يبدأ من بحر الصين الجنوبي ويتجه شرقاً نحو جزر جنوب المحيط الهادئ. على طول هذا المسار، تستخدم بكين مزيجاً من الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز نفوذها. في المقابل، تعمل واشنطن على مواجهة هذا التوسع من خلال إعادة تنشيط شبكة تحالفاتها، وتكثيف وجودها العسكري، وتقديم بدائل اقتصادية لدول المنطقة. يهدف هذا البحث إلى تفكيك هذه الديناميكيات المعقدة، وتحليل مسار التوسع الصيني، وتقييم فعالية ردود الفعل الأمريكية.

2. مشكلة الدراسة ومنهجيتها (Problem Statement and Methodology)

على الرغم من الاهتمام الأكاديمي والسياسي المتزايد بالتنافس الأمريكي الصيني، إلا أن معظم التحليلات تميل إلى معالجة الأزمات الفردية، مثل التوترات في مضيق تايوان أو بحر الصين الجنوبي، كقضايا منفصلة. تكمن مشكلة الدراسة في

وجود نقص في التحليلات التي تربط هذه الأحداث ضمن إطار استراتيجي أشمل، وتنظر إليها كأجزاء مترابطة من استراتيجية توسع بحري صينية طويلة الأمد ومتعددة المراحل. إن الفهم المجزأ لهذه الديناميكيات يضعف القدرة على استشراف التحركات المستقبلية وفهم المنطق الكامن وراءها. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل يربط بين المسارح الجغرافية المختلفة (بحر الصين الجنوبي وجنوب المحيط الهادئ) ويحللها كجزء من مسار استراتيجي واحد ومدرّوس تتبّعه بكين.

للإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي: "ما هي الأبعاد والمراحل المنهجية لاستراتيجية التوسع البحري الصيني في المحيط الهادئ، وكيف تتجلى ردود الفعل الأمريكية كاستراتيجية احتواء مضادة؟"، تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Methodology)، وتحديدًا منهج تحليل السياسات (Policy Analysis) يتضمن هذا المنهج فحصاً نقدياً ومقارناً للوثائق الاستراتيجية الرسمية الصادرة عن الحكومتين الصينية والأمريكية، مثل الكتب البيضاء للدفاع، واستراتيجيات الأمن القومي، والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارات الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل الخطابات والتصريحات الرسمية للقادة السياسيين والعسكريين، ودراسة التحركات العسكرية والدبلوماسية الملموسة في المنطقة (مثل بناء القواعد، وإجراء المناورات، وتوقيع الاتفاقيات الأمنية). سيتم تدعيم هذا التحليل بالاستناد إلى الأدبيات الأكاديمية الرصينة والدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث المرموقة لضمان العمق النظري والموضوعية. يتيح هذا المنهج بناء حجة تحليلية متماسكة قادرة على تفسير الأنماط الاستراتيجية طويلة الأمد بدلاً من مجرد وصف الأحداث الجارية.

3. الخلفية التاريخية للتنافس الأمريكي-الصيني: من الاشتباك الحذر إلى المواجهة الاستراتيجية

إن التنافس الاستراتيجي الراهن بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج مسار تاريخي معقد ومتعرج امتد لأكثر من سبعة عقود. لفهم عمق وجذور الصراع الحالي في المحيط الهادئ، من الضروري تتبع تطور هذه العلاقة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، مروراً بمراحل العداء، والتقارب التكتيكي، والاشتباك الاستراتيجي، وصولاً إلى مرحلة المنافسة الشاملة التي نشهدها اليوم. يمكن تقسيم هذا المسار التاريخي إلى ثلاث مراحل رئيسية، شكلت كل منها التصورات والمصالح والاستراتيجيات التي تحكم سلوك الطرفين في الوقت الحاضر.

مرحلة العداء والاحتواء (1949-1971): عقود من انعدام الثقة

مع انتصار الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ عام 1949 وانسحاب حكومة الكومينتانغ إلى تايوان، دخلت العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة من العداء الأيديولوجي والجيوستراتيجي العميق. من منظور واشنطن، لم يكن انتصار الشيوعيين في الصين مجرد حدث داخلي، بل كان توسعاً خطيراً للمعسكر السوفيتي في آسيا، مما هدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. (Gaddis, 1997) تجسد هذا العداء بشكل دموي في الحرب الكورية (1950-1953)، حيث تدخلت الصين بشكل مباشر لدعم كوريا الشمالية، مما أدى إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات الأمريكية. هذه الحرب لم تتركس فقط الانقسام في شبه الجزيرة الكورية، بل رسخت أيضاً صورة الصين في الذهنية الأمريكية كقوة معادية وعدوانية.

رداً على ذلك، طبقت الولايات المتحدة استراتيجية احتواء صارمة ضد الصين، مشابهة لتلك المطبقة ضد الاتحاد السوفيتي. تمثلت هذه الاستراتيجية في عدة ركائز. أولاً، العزلة الدبلوماسية، حيث رفضت واشنطن الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كحكومة شرعية للصين، واحتفظت بالاعتراف بحكومة جمهورية الصين في تايوان، وضمنت شغلها لمقعد الصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ثانياً، الحصار العسكري، حيث قامت الولايات المتحدة ببناء شبكة من التحالفات الأمنية الثنائية مع دول تطوق الصين، شملت اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وتايوان (من خلال معاهدة الدفاع المشترك عام 1954)، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا (عبر حلف ANZUS). هذه الشبكة من التحالفات، التي أطلق عليها لاحقاً "سلسلة الجزر الأولى"، كانت تهدف بشكل واضح إلى احتواء التوسع البحري الصيني في مهبه (Dulles, 1951). ثالثاً، المواجهة في مضيق تايوان، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأسطول السابع لحماية تايوان من أي غزو محتمل من البر الرئيسي، مما أدى إلى أزميتين خطيرتين في مضيق تايوان (1954-1955 و 1958)، هددت خلالهما واشنطن باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية للدفاع عن الجزر التي تسيطر عليها تايوان قبالة الساحل الصيني (Accinelli, 1996).

من منظور بكين، كانت هذه الفترة تتسم بما أسمته بـ "قرن الإذلال" الذي مارسه القوى الإمبريالية، وكانت الولايات المتحدة هي الوريث الجديد لهذا الدور. لقد رأت الصين في الوجود العسكري الأمريكي في آسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي ومحاولة لمنعها من استعادة مكانتها كقوة إقليمية كبرى. كان دعم واشنطن لتايوان، على وجه الخصوص، يُعتبر تدخلاً سافراً في شؤون الصين الداخلية ومحاولة لترسيخ تقسيم البلاد بشكل دائم. خلال هذه المرحلة، كانت الصين قوة برية بالأساس، وجيشها (جيش التحرير الشعبي) يركز على الدفاع عن الحدود البرية. لم تكن البحرية الصينية تمتلك القدرة على تحدي الهيمنة البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ، بل كانت تقتصر على دور دفاعي ساحلي محدود (Cole, 2014). بالتالي، كانت استراتيجية قائمة على "الدفاع النشط" البري والاعتماد على حجمها الجغرافي والسكاني الهائل لردع أي غزو.

مرحلة التقارب التكتيكي والاشتباك الاستراتيجي (1972-2008): عدو عدوي صديقي

شهدت أوائل السبعينيات تحولاً زلزالياً في المشهد الجيوسياسي العالمي، مما أدى إلى إعادة تقييم جذري للعلاقات الأمريكية الصينية. كان الدافع الرئيسي لهذا التحول هو الانقسام الصيني-السوفيتي، الذي تحول من خلاف أيديولوجي إلى عداء استراتيجي مفتوح، بلغ ذروته في الاشتباكات الحدودية عام 1969. أدرك كل من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، براغماتية شديدة، أن "عدو عدوي هو صديقي". رأوا في الصين قوة موازنة محتملة ضد التوسع السوفيتي في آسيا. من جانبها، رأت الصين في الولايات المتحدة ثقلاً موازناً ضرورياً للتهديد الوجودي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي على حدودها الشمالية (Kissinger, 1979).

كانت زيارة نيكسون التاريخية للصين عام 1972 هي نقطة التحول التي دشنت هذه المرحلة الجديدة. أدى هذا التقارب إلى "بيان شنغهاي"، الذي وضع الأساس لعلاقة جديدة تقوم على الاعتراف بوجود "خلافات جوهرية" بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بوضع تايوان، مع الالتزام بالعمل على تطبيع العلاقات. في هذا البيان، اعترفت الولايات المتحدة لأول مرة بوجود "صين واحدة" وأن "تايوان جزء من الصين"، وهو ما شكل أساس "سياسة الصين الواحدة" التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة (Burr, 2012). أدت هذه العملية إلى الاعتراف الدبلوماسي الكامل بجمهورية الصين الشعبية عام 1979 في

عهد الرئيس جيمي كارتر، وقطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع تايوان. ومع ذلك، للحفاظ على التوازن، أصدر الكونغرس الأمريكي "قانون العلاقات مع تايوان (Taiwan Relations Act)" في نفس العام، والذي ألزم الولايات المتحدة بتزويد تايوان بالوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها، مما خلق سياسة "الغموض الاستراتيجي" التي حكمت تعامل واشنطن مع قضية تايوان منذ ذلك الحين. (Ross, 2002)

خلال الثمانينيات والتسعينيات، تطورت العلاقة إلى ما يمكن تسميته بـ "الاشتباك الاستراتيجي (Strategic Engagement)". كانت الفكرة الأساسية لهذه السياسة، التي تبنتها إدارات متعاقبة من الحزبين، هي أن دمج الصين في الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية سيؤدي تدريجياً إلى تحرير اقتصادها، وفي نهاية المطاف، نظامها السياسي. كان الرهان هو أن الصين، مع ازدياد ثرائها، ستصبح "شريكاً مسؤولاً" (responsible stakeholder) في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. (Zoellick, 2005) وقد تسارعت هذه العملية بعد أحداث ميدان تيانانمين عام 1989، ورغم العقوبات المؤقتة، استمرت واشنطن في دعم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما تحقق عام 2001.

خلال هذه المرحلة، شهدت الصين نمواً اقتصادياً هائلاً بفضل انفتاحها على العالم. وقد سمح لها هذا النمو بالبداية في تحديث جيشها تدريجياً. ومع ذلك، ظلت الفجوة العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة شاسعة. أظهرت حرب الخليج عام 1991 للقيادة الصينية مدى تخلف جيشها عن الجيش الأمريكي الذي يعتمد على التكنولوجيا الفائقة، مما دفعها إلى تسريع جهود التحديث العسكري، مع التركيز بشكل خاص على القوات الجوية والبحرية وقدرات الحرب غير المتكافئة (Fravel, 2019). كانت أزمة مضيق تايوان عامي 1995-1996 بمثابة جرس إنذار آخر ليكيين. عندما أجرت الصين مناورات صاروخية قبالة سواحل تايوان للتأثير على انتخاباتها الرئاسية، ردت الولايات المتحدة بإرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة، في استعراض واضح للقوة أجبر الصين على التراجع. (Ross, 2000) كانت هذه الحادثة بمثابة درس قاسٍ للصين، حيث أدركت أنها لا تزال عاجزة عن تحدي القوة البحرية الأمريكية في جوارها المباشر، مما عزز من تصميمها على تطوير قدرات "مكافحة الوصول/المنع الإقليمي (A2/AD)" التي تهدف إلى منع القوات الأمريكية من التدخل في أي صراع مستقبلي حول تايوان.

مرحلة المنافسة الشاملة (2009 إلى الوقت الحاضر): نهاية رهان الاشتباك

بدأت معالم هذه المرحلة في الظهور بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي اعتبرتها بكين دليلاً على بداية تدهور النموذج الرأسمالي الغربي وصعود النموذج الصيني. تزامنت هذه القناعة مع تولي شي جين بينغ السلطة في عام 2012، والذي تبني سياسة خارجية أكثر حزمًا وطموحاً من سابقيه. تخلت الصين عن سياسة "إخفاء قدراتها وانتظار الوقت المناسب" التي اتبعها دنغ شياو بينغ، وبدأت تسعى بنشاط إلى تحقيق "الحلم الصيني" المتمثل في "التجديد العظيم للأمة الصينية"، وهو ما يعني استعادة مكانة الصين كقوة عالمية رائدة. (Doshi, 2021)

تجسدت هذه السياسة الجديدة في عدة تحركات جريئة في المحيط الهادئ. ففي بحر الصين الشرقي، أعلنت الصين من جانب واحد "منطقة تحديد الدفاع الجوي"، مما أثار احتجاجات من اليابان والولايات المتحدة. وفي بحر الصين الجنوبي، تسارعت وتيرة بناء الجزر الاصطناعية وعسكرتها بشكل كبير، حيث تم تحويل الشعاب المرجانية إلى قواعد جوية وبحرية

متقدمة (Morton, 2016) كما أطلقت الصين "مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative - BRI)"، وهي مشروع بنية تحتية عالمي ضخم يهدف إلى ربط آسيا وأوروبا وأفريقيا، والذي اعتبره الكثيرون في الغرب أداة جيوا-اقتصادية لزيادة النفوذ الصيني وإنشاء نظام اقتصادي عالمي موازٍ (Panda, 2020).

من جانبها، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن رهانها على سياسة الاشتباك قد فشل. فالصين لم تتحول إلى ديمقراطية ليبرالية، بل أصبحت أكثر قمعية في الداخل وأكثر حزمًا في الخارج. وقد أدى هذا الإدراك إلى تحول تدريجي في السياسة الأمريكية بدأ مع إدارة أوباما وسياسة "التمحور نحو آسيا (Pivot to Asia)"، والتي كانت تهدف إلى إعادة تركيز الموارد الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية على المنطقة. ومع ذلك، لم تترجم هذه السياسة إلى إجراءات ملموسة كافية لمواجهة الصعود الصيني السريع (Campbell, 2016).

جاء التحول الحاسم مع إدارة دونالد ترامب، التي وصفت الصين رسمياً بأنها "منافس استراتيجي" و"قوة رجعية" في استراتيجية الأمن القومي لعام 2017. شنت إدارة ترامب حرباً تجارية واسعة النطاق ضد الصين، وفرضت عقوبات على شركات التكنولوجيا الصينية مثل هواوي، وكثفت من عمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي (Swaine, 2018). وقد واصلت إدارة جو بايدن هذا النهج التنافسي، وإن كان بأسلوب مختلف يركز بشكل أكبر على بناء تحالفات لمواجهة الصين. تضمنت استراتيجية بايدن تعزيز الحوار الأمني الرباعي (The Quad)، وتشكيل تحالف AUKUS، وتنظيم شبكة من الشراكات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية (مثل IPEF و Chip 4 التي تهدف إلى احتواء النفوذ الصيني) (White House, 2022).

في الوقت الحاضر، أصبح التنافس بين الولايات المتحدة والصين شاملاً، يغطي كافة الأبعاد: العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والأيديولوجية. أصبح المحيط الهادئ، بمسارحه المتعددة من بحر الصين الجنوبي إلى جزر جنوب الهادئ، هو الساحة الرئيسية لهذا الصراع. إن فهم هذا المسار التاريخي، من العداء إلى التقارب ثم إلى المواجهة، يوفر الإطار الأساسي لتحليل الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية لكلا القوتين في تشكيل مستقبل النظام الإقليمي والعالمي.

4. الردع، المعضلة الأمنية، وموازن القوى

إن فهم التنافس المعقد والمتعدد الأوجه في المحيط الهادئ يتطلب تجاوز السرد الوصفي للأحداث والانتقال إلى تحليل أعمق يستند إلى الأطر النظرية الراسخة في دراسات الأمن والعلاقات الدولية. ثلاثة مفاهيم نظرية على وجه الخصوص توفر عدسات تحليلية قوية لتفسير سلوك الولايات المتحدة والصين وتفاعلاتهما: نظرية الردع، ومفهوم المعضلة الأمنية، ونظرية موازن القوى. إن هذه المفاهيم، التي نشأت وتطورت بشكل كبير خلال الحرب الباردة، تجد اليوم تطبيقاً متجديداً وحيوياً في سياق التنافس بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين، وإن كان بخصائص وسياقات مختلفة.

ديناميكيات الردع في العصر النووي الثاني: حسابات التكلفة والمصدقية في مضيق تايوان وبحر الصين

الجنوبي

تُعد نظرية الردع (Deterrence Theory) حجر الزاوية في فهم كيفية محاولة الدول منع خصومها من اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها، وذلك من خلال التهديد بفرض تكاليف تفوق الفوائد المحتملة من هذا الإجراء. يتطلب الردع الناجح توافر عنصرين أساسيين: القدرة (Capability) والمصداقية (Credibility) (Schelling, 1966) في سياق المحيط الهادئ، تسعى الولايات المتحدة، بصفتها القوة القائمة التي تسعى للحفاظ على الوضع الراهن (Status Quo Power)، إلى ردع الصين، القوة الصاعدة التي تسعى لتغييره (Revisionist Power)، عن استخدام القوة العسكرية لتوحيد تايوان أو لفرض سيادتها الكاملة على بحر الصين الجنوبي.

القدرة الأمريكية على فرض تكاليف باهظة على الصين لا تزال هائلة. تمتلك الولايات المتحدة تفوقاً عسكرياً كبيراً في العديد من المجالات التكنولوجية المتقدمة، وتتمتع بقدرة على "الهيمنة على التصعيد" (Escalation Dominance)، مما يعني أنها قادرة على رفع مستوى الصراع إلى درجة لا تستطيع الصين مجاراتها فيها عسكرياً، سواء على المستوى التقليدي أو النووي (Ross, 2002). فالقوة البحرية والجوية الأمريكية، مدعومة بشبكة من القواعد العسكرية المتقدمة في اليابان وكوريا الجنوبية وغوام، قادرة على إلحاق أضرار مدمرة بالبحرية الصينية وقواتها المتمركزة على الساحل. إلا أن هذا التفوق بدأ يتآكل تدريجياً مع التحديث السريع لجيش التحرير الشعبي الصيني، وخاصة تطويره لترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية المضادة للسفن (ASBMs)، التي يطلق عليها "قتلة حاملات الطائرات"، والتي تهدف إلى إنشاء فعاقة "مكافحة الوصول/المنع الإقليمي (A2/AD)" تجعل من الخطر على القوات الأمريكية الاقتراب من الساحل الصيني (Colby, 2021).

وهنا يبرز دور المصداقية كعنصر أكثر تعقيداً. فالمصداقية هي قناة الخصم بأن التهديد سيتم تنفيذه بالفعل. في هذا السياق، تواجه الولايات المتحدة ما يعرف بـ "مشكلة الردع الممتد" (Extended Deterrence Problem)، حيث أن تهديدها بالدفاع عن طرف ثالث (تايوان) يكون أقل مصداقية من تهديدها بالدفاع عن أراضيها. قد تشكك بكين في مدى استعداد واشنطن للمخاطرة بنشوب حرب كبرى مع قوة نووية أخرى، قد تتكبد فيها خسائر فادحة، من أجل الدفاع عن جزيرة لا تمثل مصلحة وجودية للولايات المتحدة (Snyder, 1961). هذا الشك يركز على ما يُعرف بـ "عدم تناسق المصالح" (Asymmetry of Interests). فبالنسبة لبكين، تعتبر تايوان مصلحة وطنية جوهرية وقضية تتعلق بالسيادة والوحدة الوطنية، وهي على استعداد لتحمل تكاليف هائلة من أجلها. أما بالنسبة لواشنطن، فإن المصلحة في تايوان هي بالدرجة الأولى مصلحة تتعلق بالسمعة والمصداقية (Reputational Interest) كضامن للأمن الإقليمي (Mearsheimer, 2014). هذا التباين في المصالح قد يدفع الصين إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة "ستراجع" إذا ما واجهت عزماً صينياً حقيقياً.

يزداد هذا الحساب تعقيداً بسبب البعد النووي. فامتلاك الصين لقدرة الرد بضرية ثانية (Second-Strike Capability)، حتى لو كانت محدودة، يخلق ما أسماه غلين سنايدر "مفارقة الاستقرار-عدم الاستقرار" (stability-instability paradox) (Jervis, 1989). حيث يخشى الطرفان من الدمار المتبادل المؤكد (MAD)، قد يؤدي إلى عدم استقرار على المستويات الأدنى من الصراع (التقليدي). بمعنى آخر، قد تشعر الصين بالجرأة على استخدام القوة التقليدية ضد تايوان، معتمدة على أن مظهرها النووي ستردع الولايات المتحدة عن التدخل بشكل حاسم، خوفاً من أن يتصاعد الصراع إلى المستوى النووي. وقد أشار محللون صينيون إلى أن "الخطر على لوس أنجلوس" قد يردع واشنطن عن التدخل في حرب برية-تايوانية (Ross, 2002). ومع ذلك، فإن هذا المنطق

محفوظ بالمخاطر، حيث أن قادة الصين، مثل نظرائهم السوفييت والأمريكيين خلال الحرب الباردة، لا يمكنهم التأكد من أن الحرب التقليدية المحدودة لن تخرج عن السيطرة وتتصاعد بشكل غير مقصود. وهذا الخوف من "التصعيد غير المتعمد" (Inadvertent Escalation) يظل رادعاً قوياً في حد ذاته. (Schelling, 1966)

المعضلة الأمنية في شرق آسيا: سباق تسلح حلزوني

يوفر مفهوم المعضلة الأمنية (Security Dilemma) إطاراً قوياً لتفسير كيف يمكن أن تؤدي الإجراءات الدفاعية البحتة التي تتخذها دولة ما إلى تصعيد التوترات بشكل غير مقصود. جوهر المعضلة، كما صاغها جون هيرز وروبرت جيرفيس، يكمن في أنه في ظل بيئة دولية فوضوية (Anarchic)، فإن الإجراءات التي تتخذها دولة لزيادة أمنها (مثل زيادة الإنفاق العسكري أو بناء تحالفات) غالباً ما تقلل من أمن الدول الأخرى، التي بدورها ترد بإجراءات مماثلة، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من انعدام الثقة المتبادل وسباق التسلح، حتى لو لم تكن لدى أي من الطرفين نوايا عدوانية في البداية. (Herz, 1950; Jervis, 1978)

تتجلى المعضلة الأمنية بوضوح في المحيط الهادئ. فمن وجهة نظر بكين، فإن شبكة التحالفات الأمريكية، والوجود العسكري المتقدم في المنطقة، وعمليات حرية الملاحة، وبيع الأسلحة لتايوان، كلها إجراءات هجومية تهدف إلى "احتواء" الصين ومنعها من تحقيق مكانتها الطبيعية كقوة عظمى. وبالتالي، فإن بناء الصين لجزر اصطناعية عسكرية في بحر الصين الجنوبي وتطويرها لترسانة صواريخ A2/AD يعتبر من منظورها إجراءات "دفاعية" ضرورية لكسر هذا الحصار وحماية شواطئها وممراتها البحرية الحيوية.

في المقابل، من وجهة نظر واشنطن وحلفائها (مثل اليابان والفلبين)، فإن هذه التحركات الصينية هي إجراءات "هجومية" وعدوانية تهدف إلى تغيير الوضع الراهن بالقوة، وتقويض القانون الدولي، وتهديد حرية الملاحة، وإجبار دول الجوار على الخضوع. وبالتالي، فإن ردود الفعل الأمريكية، مثل زيادة الدوريات البحرية، وتعزيز التعاون الدفاعي مع الفلبين، وتشكيل تحالف AUKUS لتزويد أستراليا بغواصات نووية، تعتبر من منظورها إجراءات "دفاعية" ضرورية لاستعادة الردع والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

تتفاقم هذه المعضلة بسبب ما أسماه جيرفيس بـ "توازن الهجوم-الدفاع" (Offense-Defense Balance) "عندما تكون التكنولوجيا العسكرية تميل لصالح الهجوم، تصبح المعضلة الأمنية أكثر حدة، حيث تشعر الدول بأنها مجبرة على الضرب أولاً لتجنب التعرض لهجوم مدمر. إن تطوير الصين لأسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت (Hypersonic Weapons) والصواريخ الباليستية المضادة للسفن قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن توازن الهجوم-الدفاع يميل لصالح بكين في جوارها المباشر، مما يزيد من خطر نشوب صراع وقائي (Preemptive war) في أوقات الأزمات. (Van Evera, 1998) كما أن الطبيعة المزدوجة للعديد من القدرات العسكرية (أي يمكن استخدامها لأغراض هجومية ودفاعية) تزيد من صعوبة تمييز النوايا الحقيقية للخصم، مما يغذي دوامة الشك وانعدام الثقة. على سبيل المثال، حاملة الطائرات الصينية يمكن اعتبارها أداة للدفاع عن المصالح البحرية الصينية، أو أداة لإبراز القوة والهجوم على تايوان. هذا الغموض هو جوهر المعضلة الأمنية.

موازن القوى في المحيط الهادئ: بين الاحتواء الخارجي وطموحات الهيمنة الإقليمية

تُعد نظرية موازين القوى (Balance of Power Theory) من أقدم النظريات وأكثرها تأثيراً في تفسير سلوك الدول. تفترض النظرية، في شكلها الواقعي الكلاسيكي، أن الدول تسعى في المقام الأول إلى البقاء في بيئة دولية فوضوية، وأنها ستقوم بتكوين تحالفات لموازنة أي دولة أو تحالف يصبح قوياً بشكل يهدد أمنها. (Waltz, 1979) إن صعود الصين الهائل اقتصادياً وعسكرياً على مدى العقود الثلاثة الماضية قد أدخل بشكل واضح بتوازن القوى الذي ساد في آسيا بعد الحرب الباردة، والذي كان يتميز بهيمنة أمريكية لا منازع لها.

رداً على هذا الخلل، يمكن تفسير الاستراتيجية الأمريكية الحالية على أنها محاولة لاستعادة توازن القوى في المنطقة. تقوم الولايات المتحدة بدور "الموازن الخارجي" (Offshore Balancer)، وهو مصطلح صاغه جون ميرشايمر لوصف استراتيجية القوة العظمى التي تظل خارج منطقة معينة جغرافياً، ولكنها تتدخل عسكرياً لمنع أي قوة إقليمية من تحقيق الهيمنة. (Mearsheimer, 2001) بدلاً من الانخراط في احتواء مكلف ومباشر على الأرض، تعتمد الولايات المتحدة على حلفائها الإقليميين (مثل اليابان، أستراليا، الفلبين) ليكونوا خط الدفاع الأول، بينما تقدم لهم الدعم العسكري والتكنولوجي والدبلوماسي.

تتجلى هذه الاستراتيجية بوضوح في التحركات الأمريكية الأخيرة. فإحياء الحوار الأمني الرباعي (The Quad) لا يمثل تحالفاً عسكرياً رسمياً على غرار الناتو، بل هو تجمع للديمقراطيات البحرية الرئيسية في المنطقة التي تشترك في مصلحة منع الهيمنة الصينية. وبالمثل، فإن تحالف AUKUS يهدف إلى تعزيز قدرات أحد الحلفاء الرئيسيين (أستراليا) ليصبح قادراً على تحمل عبء أكبر في موازنة القوة البحرية الصينية في جنوب المحيط الهادئ. كما أن تعزيز العلاقات الدفاعية مع الفلبين يهدف إلى تقوية "الضلع الجنوبي" لسلسلة الجزر الأولى ومنع الصين من السيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي (Lee, 2024).

في المقابل، يمكن فهم الاستراتيجية الصينية على أنها محاولة لكسر هذا التوازن الذي تقوده الولايات المتحدة وتحقيق الهيمنة الإقليمية (Regional Hegemony). تسعى الصين إلى تحقيق هذا الهدف من خلال استراتيجية "تقسيم وإخضاع" (divide and conquer)، حيث تحاول استخدام قوتها الاقتصادية الهائلة (من خلال مبادرة الحزام والطريق وغيرها) لإغراء بعض الدول الآسيوية وإبعادها عن المدار الأمريكي، بينما تستخدم الضغط العسكري والدبلوماسي على الدول التي تقاوم نفوذها. الهدف النهائي لهذه الاستراتيجية هو دفع القوة العسكرية الأمريكية خارج سلسلة الجزر الأولى، وتحويل غرب المحيط الهادئ إلى منطقة نفوذ صينية حصريّة، شبيهة بالهيمنة التي مارسها الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي بموجب "مبدأ مونرو" (Mearsheimer, 2014).

في الختام، يوفر هذا الإطار النظري الثلاثي (الردع، المعضلة الأمنية، وموازن القوى) الأدوات التحليلية اللازمة لتفسير السلوك المعقد للولايات المتحدة والصين في المحيط الهادئ. فالقرارات التي تتخذها الدولتان ليست عشوائية، بل هي نتاج حسابات دقيقة للتكاليف والفوائد (الردع)، وتفاعلات تغذيها الشكوك وانعدام الثقة (المعضلة الأمنية)، وسعي دؤوب لتحقيق ميزة استراتيجية في صراع طويل الأمد على النفوذ (موازن القوى). إن فهم هذه الديناميكيات النظرية هو شرط أساسي لتحليل الأحداث الجارية وتقديم تقييم مستنير لمستقبل الاستقرار في واحدة من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم.

5. استراتيجية التوسع البحري الصيني: مسار من ثلاث خطوات

على عكس التحركات العشوائية، تتبع الصين استراتيجية توسع بحري متماسكة يمكن تحليلها عبر ثلاث مراحل مترابطة.

الخطوة الأولى: بناء قاعدة ارتكاز استراتيجية في هاينان تعتبر جزيرة هاينان حجر الزاوية في استراتيجية الصين البحرية. منذ عام 2008، عملت بكين بشكل منهجي على تحويل قاعدة يولين البحرية في هاينان إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية في العالم. (Kristensen, 2008) لا تقتصر أهمية القاعدة على قربها من المياه العميقة التي تسهل عمليات الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية (SSBNs) التي تشكل قوة الردع النووي الصينية، بل إنها تعمل أيضاً كنقطة انطلاق لجميع عمليات القوة البحرية والجوية الصينية في بحر الصين الجنوبي. وقد كشفت صور الأقمار الصناعية الحديثة عن توسعات هائلة في القاعدة، بما في ذلك بناء أرصفة إضافية ومرافق قادرة على استيعاب حاملات الطائرات والغواصات الهجومية، مما يؤكد النية الصينية القوية لاستخدام هاينان كنقطة انطلاق للهيمنة البحرية الإقليمية (Newsweek, 2023).

الخطوة الثانية: فرض السيطرة على بحر الصين الجنوبي تمثل هذه الخطوة التطبيق العملي للاستراتيجية الصينية. فمنذ عام 2015 بشكل خاص، كثفت الصين من عمليات ردم الأراضي وبناء الجزر الاصطناعية على الشعاب المرجانية في أرخبيلي باراسيل وسبراتلي، ثم قامت بعسكرتها بالكامل. (Morton, 2016) وقد أكد قائد القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، الأدميرال جون أكويلينو، أن هذه الجزر أصبحت مجهزة بالكامل بترسانات صواريخ وحظائر طائرات وأنظمة رادار، مما يوسع القدرة الهجومية للصين إلى ما وراء شواطئها القارية ويهدد جميع الدول التي تعمل في المنطقة. (Gomez & Favila, 2022) تهدف الصين من خلال هذه التحركات إلى تحقيق سيطرة الأمر الواقع (de facto control) على الممرات البحرية الحيوية، وتحدي مبدأ حرية الملاحة، وإجبار دول الجوار على قبول مطالبها الإقليمية القائمة على "خط الجيوب التسعة". (Mastro, 2021) علاوة على ذلك، تستخدم الصين تكتيكات "المنطقة الرمادية"، مثل نشر خفر السواحل والمليشيات البحرية، لممارسة الضغط على دول مثل الفلبين وفيتنام دون الانخراط في صراع عسكري مباشر (Center for Preventive Action, 2024).

الخطوة الثالثة: التوسع شرقاً نحو جنوب المحيط الهادئ بعد ترسيخ وجودها في بحر الصين الجنوبي، بدأت الصين مرحلة التوسع التالية نحو جزر جنوب المحيط الهادئ. هذه المنطقة، التي كانت تعتبر تاريخياً "الفناء الخلفي" لأستراليا ونيوزيلندا، أصبحت الآن ساحة تنافس شديدة. تتبع الصين استراتيجية تتمثل في استخدام القوة الاقتصادية والدبلوماسية لتمهيد الطريق لوجود استراتيجي محتمل. فمن خلال تقديم قروض ميسرة ومساعدات تنموية، وقعت الصين اتفاقيات لتطوير موانئ تجارية ذات مياه عميقة في دول مثل جزر سليمان (Needham, 2023a)، ومرافق مطارات في كيريباتي، وتعاون في بناء السفن في فيجي. (Needham, 2023b) ورغم أن هذه المشاريع تحمل طابعاً مديناً، إلا أن الخط الفاصل بين الاستخدام المدني والعسكري غالباً ما يكون غير واضح، مما يثير مخاوف من أن هذه المرافق يمكن تحويلها لدعم العمليات البحرية الصينية في المستقبل. إن الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الصين مع جزر سليمان في عام 2022 أثارت قلقاً دولياً كبيراً، حيث

اعتبرت خطوة نحو إمكانية بناء أول قاعدة عسكرية صينية في المنطقة (Sullivan, 2023)، وهو ما من شأنه أن يغير التوازن الاستراتيجي بشكل جذري.

6. ردود الفعل الأمريكية: استراتيجية الاحتواء الجديدة

في مواجهة هذا التوسع المنهجي، تخلت الولايات المتحدة عن سياسة الاشتباك التي سادت لعقود، وتبنت استراتيجية احتواء متعددة الأوجه تهدف إلى موازنة النفوذ الصيني.

أولاً: تكثيف عمليات حرية الملاحة (FONOPs) تعتبر عمليات حرية الملاحة الأداة العسكرية الأكثر وضوحاً التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحدي المطالب الإقليمية الصينية. من خلال إرسال سفنها الحربية بشكل روتيني للإبحار داخل حدود 12 ميلاً بحرياً من الجزر التي تطالب بها الصين، تؤكد واشنطن على أن هذه المياه هي مياه دولية بموجب القانون الدولي، وترفض قبول سيطرة الأمر الواقع التي تحاول بكين فرضها. (United States Navy, 2024) هذه العمليات لا تهدف إلى استفزاز الصين عسكرياً، بل إلى إرسال إشارة واضحة إلى بكين وإلى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بأن واشنطن لن تقبل بالتغييرات الأحادية للوضع الراهن.

ثانياً: تعزيز التحالفات القائمة أعادت الولايات المتحدة تنشيط تحالفاتها التقليدية التي كانت قد ضعفت في السابق. فالعلاقة مع الفلبين، على سبيل المثال، شهدت تحولاً كبيراً في عهد الرئيس فرديناند ماركوس جونيور. تم توسيع "اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز (EDCA)" لتشمل وصول القوات الأمريكية إلى قواعد عسكرية إضافية في الفلبين، مما يعزز قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة للأزمات في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان. (Chang, 2023) كما أكدت واشنطن مراراً أن معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين تشمل الهجمات على سفن خفر السواحل الفلبينية، وهو ما يوفر رادعاً قوياً ضد تكتيكات المنطقة الرمادية الصينية.

ثالثاً: بناء ترتيبات أمنية جديدة ومتعددة الأطراف إدراكاً منها بأن التحالفات الثنائية وحدها قد لا تكون كافية، عملت الولايات المتحدة على بناء ترتيبات أمنية جديدة. يعد تحالف AUKUS بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الذي تم الإعلان عنه في سبتمبر 2021، المثال الأبرز. يهدف هذا التحالف إلى تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية، مما يعزز بشكل كبير قدرتها على القيام بدوريات في مساحات شاسعة من المحيط الهادئ ومواجهة القوة البحرية الصينية (The White House, 2021). بالإضافة إلى ذلك، تم رفع مستوى الحوار الأمني الرباعي (The Quad)، الذي يضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، إلى مستوى القادة، وتحويله من مجرد منتدى للحوار إلى آلية للتعاون العملي في مجالات مثل الأمن البحري والبنية التحتية والتكنولوجيا.

رابعاً: مواجهة النفوذ في جزر جنوب الهادئ كثفت الولايات المتحدة وحلفاؤها، وخاصة أستراليا، من انخراطهم الدبلوماسي والاقتصادي في جزر جنوب الهادئ لمواجهة النفوذ الصيني. أعلنت إدارة بايدن عن استراتيجية شراكة جديدة مع جزر المحيط الهادئ، تتضمن تقديم مئات الملايين من الدولارات كمساعدات جديدة، وإعادة فتح سفارات، وتكثيف الزيارات رفيعة المستوى. (The White House, 2023) كما تعمل أستراليا، من خلال سياسة "Pacific Step-up"، على تقديم نفسها

كشريك أممي واقتصادي مفضل للمنطقة، وتوفير بدائل لمشاريع البنية التحتية الصينية من خلال مبادرات مثل "مرفق تمويل البنية التحتية الأسترالي للمحيط الهادئ (AIFFP)".

7. الخلاصة: ملامح "لعبة كبرى" جديدة

إن التحليل السابق يوضح أن التنافس في المحيط الهادئ ليس مجرد صراع على جزر متناثرة، بل هو صراع منهجي حول مستقبل النظام الإقليمي. تتبع الصين استراتيجية توسع بحري واضحة المعالم، تهدف إلى إزاحة النفوذ الأمريكي تدريجياً وإقامة نظام تكون فيه بكن القوة المهيمنة. في المقابل، تتبع الولايات المتحدة استراتيجية احتواء جديدة تعتمد على شبكة من التحالفات والوجود العسكري المتقدم لردع الطموحات الصينية.

هذه "اللعبة الكبرى" الجديدة تحمل في طياتها مخاطر كبيرة. فالمعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان تزيد من احتمالات الحسابات الخاطئة والاشتباكات غير المقصودة التي قد تتصاعد إلى صراع واسع النطاق. كما أن التنافس على النفوذ في جزر جنوب الهادئ يهدد سيادة هذه الدول الصغيرة ويجعلها ببادق في صراع القوى العظمى. إن مسار هذا التنافس خلال العقد القادم لن يحدد فقط موازين القوى في المحيط الهادئ، بل سيشكل أيضاً ملامح النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، فإن فهم أبعاد هذه الاستراتيجيات المتنافسة ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو ضرورة حيوية لصناع السياسات في جميع أنحاء العالم.

المراجع

Accinelli, R. (1996). *Crisis and Commitment: United States Policy toward Taiwan, 1950-1955*. University of North Carolina Press.

Bovaird, T. (2004). Public-private partnerships: from contested concepts to prevalent practice. *International review of administrative sciences*, 70(2), 199-215.

Burr, W. (Ed.). (2012). *The Kissinger Transcripts: The Top-Secret Talks with Beijing and Moscow*. The New Press.

Campbell, K. M. (2016). *The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia*. Twelve.

Center for Preventive Action. (2024, September 17). *Territorial Disputes in the South China Sea*. Council on Foreign Relations.

Chang, F. K. (2023, June 14). US-Philippines Enhanced Defense Cooperation Agreement Revived. *Foreign Policy Research Institute*.

Colby, E. A. (2021). *The Strategy of Denial: American Defense in an Age of Great Power Conflict*. Yale University Press.

Cole, B. D. (2014). The History of the Twenty-First-Century Chinese Navy. *Naval War College Review*, 67(3), 1-20.

Doshi, R. (2021). *The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order*. Oxford University Press.

Dulles, J. F. (1951). *Security in the Pacific*. Address to the Security Conference for the Conclusion and Signature of a Peace Treaty with Japan.

Fravel, M. T. (2019). *Active Defense: China's Military Strategy Since 1949*. Princeton University Press.

Gaddis, J. L. (1997). *We Now Know: Rethinking Cold War History*. Oxford University Press.

Gomez, J., & Favila, A. (2022, March 22). AP Exclusive: US admiral says China fully militarized isles. *AP News*.

Herz, J. H. (1950). Idealist Internationalism and the Security Dilemma. *World Politics*, 2(2), 157-180.

Jervis, R. (1978). Cooperation under the Security Dilemma. *World Politics*, 30(2), 167-214.

Jervis, R. (1989). *The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospect of Armageddon*. Cornell University Press.

Kissinger, H. (1979). *The White House Years*. Little, Brown and Company.

Kristensen, H. (2008, April 24). New Chinese SSBN Deploys To Hainan Island. *Federation of American Scientists*.

Lee, C. (2024). A New Trend of Defense Cooperation under the US Indo-Pacific Strategy: Deterrence by Networks of Combined Military Exercises. In *Dynamics in the Indo-Pacific: From Geopolitics and Geoeconomics Perspectives* (pp. 26-36). The Habibie Center.

Mastro, O. S. (2021, April 29). Chinese Intentions in the South China Sea. *Freeman Spogli Institute for International Studies at Stanford University*.

Mearsheimer, J. J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. W. W. Norton & Company.

Mearsheimer, J. J. (2014). Can China Rise Peacefully?. *The National Interest*.

Morton, K. (2016). China's ambition in the South China Sea: is a legitimate maritime order possible?. *International Affairs*, 92(4), 909–940.

Needham, K. (2023a, March 22). China Firm Wins Solomon Islands Port Project As Australia Watches On. *Reuters*.

Needham, K. (2023b, November 22). Fiji PM: China Likely To Collaborate On Key Port, Shipyard Project. *Reuters*.

Newsweek. (2023, November 27). Satellite Images Show China's Expanded Naval Base in the South China Sea. *Newsweek*.

Osborne, S. P. (2010). *The New Public Governance?: Emerging Perspectives on the Theory and Practice of Public Governance*. Routledge.

Panda, J. P. (2020). India, the Blue Dot Network, and the “Quad Plus” Calculus. *Journal of Indo-Pacific Affairs*, Fall 2020, 4–22.

Ross, R. S. (2000). The 1995–96 Taiwan Strait Confrontation: Coercion, Credibility, and Use of Force. *International Security*, 25(2), 87–123.

Ross, R. S. (2002). Navigating the Taiwan Strait: Deterrence, Escalation Dominance, and U.S.-China Relations. *International Security*, 27(2), 48–85.

Schelling, T. C. (1966). *Arms and Influence*. Yale University Press.

Snyder, G. H. (1961). *Deterrence and Defense: Toward a Theory of National Security*. Princeton University Press.

Sullivan, H. (2023, March 8). China's rising power and influence in the Pacific explained in 30 seconds. *The Guardian*.

Swaine, M. D. (2018). *America's Challenge: The Rise of a Revisionist China*. Carnegie Endowment for International Peace.

The White House. (2014, November 12). *Remarks by President Obama and President Xi Jinping in Joint Press Conference*.

The White House. (2021, September 15). *Joint Leaders Statement on AUKUS*.

The White House. (2022, February). *Indo-Pacific Strategy of the United States*.

The White House. (2023, September 25). *FACT SHEET: Enhancing the U.S.-Pacific Islands Partnership*.

United States Navy. (2024, May 10). *U.S. Navy Destroyer Conducts Freedom of Navigation Operation in the South China Sea*.

Van Evera, S. (1998). Offense, Defense, and the Causes of War. *International Security*, 22(4), 5–43.

Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. Addison-Wesley Publishing Company.

Zoellick, R. B. (2005). *Whither China: From Membership to Responsibility?*. Remarks to the National Committee on U.S.-China Relations.